4

البحث العلمي

تحدثنا الرواية الأخيرة لجون لو كاريه، «البستاني الوفي» (Constant Gardener)، عن مقتل شابة في إفريقيا، وعما أبداه زوجها من بسالة وشجاعة انتقاماً لمقتلها. وسرعان ما يتبين أن هذه الأحداث تتطور في القصة إلى حملة لكبرى شركات الأدوية من أجل إيجاد دواء جديد لمكافحة مرض السل[1]. بدا الدواء المكتشف في أحد المختبرات البولندية واعداً جداً، فزاد الأمل في تحصيل مئات ملايين الدولارات. لكن المشكلات بدأت بالظهور مع بداية إجراء الاختبارات على البشر في كينيا وغيرها من البلدان الإفريقية. كان للدواء آثار جانبية أدت إلى موت المرضى. لكن عالمة من العلماء الذين اكتشفوا الدواء تعيد النظر في المسألة، وتهدد بنشرها، فتحاول الشركة مذعورة إخفاء الأدلة التي تدينها، وتلجأ إلى الرشوة والإكراه والتهديد، بل تصل إلى حد قتل من يحتمل أن ينتقدها، مثل البطلة الشابة التي تموت أثناء محاولتها فضح هذا المشروع المميت. وفي غضون ذلك نجد الشركة تخطط لجعل عدد من الأكاديميين المعروفين ينشرون تقريرات تؤيد هذا الدواء في كبريات الصحف، دون أن تكشف للناس حقيقة أن الشركة هي من كتب التقارير، وأن مؤلفيها المزعومين مستفيدون من عقود أبحاث مربحة وقعوها مع المصدر ذاته. وكذلك تم إقناع إحدى الجامعات البعيدة في ساسكاتشيوان بأن تعرض على مكتشفة الدواء الساخطة منصباً بمرتب سخي حيث يمكن مراقبتها وإغراؤها حتى تبقى صامتة. وعندما تجهر الباحثة بالأمر أخيراً تُشوه سمعتها، وتنبذ من جامعتها، ومن المستشفى التابع لها بعد أن تلقى وعوداً بتبرعات كبيرة... ولكن ممن؟ نعم، من الشركة ذاتها.

ويحرص (لو كاريه) على الإشارة إلى أن كتابه محض خيال. وهو ينأى بنفسه عن الزعم بأن شركات الأدوية تلجأ إلى أعمال الضرب والقتل لنشر أدويتها في

السوق. ومع ذلك فالكاتب لا يقول إن روايته «مأخوذة من عدة حالات- وخاصة في قارة أمريكا الشمالية- حيث تجرأ علماء أبحاث طبية ذوي مؤهلات عالية على شق عصا الطاعة على شركات الأدوية التي تدفع أجورهم، وتعرضوا للتشهير والاضطهاد بسبب ذلك»[2].

هذه الملاحظة الأخيرة مهمة. فهل يمكن أن تكون تلك الأمور قد حصلت حقاً؟ إذا لم تكن قصة (لو كاريه) خيالية كلها، فكيف تتصرف الشركات الراعية فعلاً، وكيف تتورط الجامعات وأساتذتها في هذه المسالك المشبوهة.

المخاوف الأولية

أصبحت الشركات تستخدم علماء الجامعات على نحو أكبر بكثير منذ عام 1980. وأدت مشروعات الكونغرس، مثل قانون (Bayh ـ Dole Act)، إضافة إلى الصعود المفاجئ للصناعة الجينية الحيوية، إلى ظهور موجة من تمويل الشركات للأبحاث القائمة على الجامعة، وإلى نمو مفاجئ في الصلات بين أساتذة علوم الأحياء، والشركات المهتمة بالأمر.

ولعل الكونغرس حقق ما أراد! لكن تنامي دور الصناعة في دعم العلوم الأكاديمية لم يكن مبعث سرور كثير من الناس. فقد قيل إن أموال الشركات يمكن أن تخضع الأهداف العامة من البحوث إلى غايات خاصة. وحذر النقاد من أن الجامعات قد تفرض السرية والرقابة على نتائج الأبحاث لإرضاء الشركات الراعية، بينما تستغل الطلاب الجامعيين، وتعبث بإجراءات التعيين والترقية من أجل الكسب التجاري. ويقول (ليسلي غليك) مؤسس شركة جينكس: «لا تؤثر الحسابات التجارية على القرارات المتصلة بموضوعات الأطروحات وعروض الأبحاث فحسب، بل أرجح أن تؤثر أيضاً على توظيف الأساتذة، وعلى ترقيتهم»[3].

ثم تبين أن ثمة مبعثاً أكبر للقلق بسبب توقع أن تسبب أموال الشركات تحولاً هائلاً في النشاط البحثي من العلوم الأساسية، إلى المسائل التطبيقية ،لمصلحة الاقتصاد المباشرة. ففي عام 1945، أشار (فانيفار بوش) في تقريره الشهير إلى الرئيس روزفلت عن مستقبل العلوم الأمريكية، إلى أن تدفق المنتجات الجديدة والعلاجات

الطبيعية تعتمد بشكل كبير على قوة برنامج خاص بأبحاث أساسية لا يمكن لغير الجامعات القيام بها[4]. واعتماداً على هذه الرؤية، عمدت الحكومة الفدرالية إلى استثمار بلايين الدولارات سنوياً في مختبرات الجامعات، فخلقت أكبر إمكانيات عرفها العالم في ميدان العلوم الأساسية. وفجأة- بعد تقرير (بوش) بأربعين سنة- حذر نقاد مثل (مارتن كيني) من أن إضفاء الصفة التجارية يوشك أن يدمر أسس التقدم العلمي، بسبب إبعاد الأساتذة عن الأبحاث الأساسية، ودفعهم إلى أعمال تطبيقية أكثر ربحية تتمتع بإمكانيات عالية في السوق. وهو يقول في خاتمة كتابه «التقنية الإحيائية: المجتمع الجامعي – الصناعي»:

لعل الضرر الأكبر سيلحق بالصناعة الأمريكية نفسها. فسوف تزداد معاناة العلوم الأساسية في الجامعة عندما تباع الجامعات، وتوزع إلى حصص بين المستفيدين. وسوف يتضرر من ذلك الأكاديميون العاملون في العلوم النظرية غير التجارية. وسوف يلحق ضعفٌ ومهانةٌ بالمسائل الفكرية المشتركة المهمة جداً لتدريب قوة العمل، مما سيضعف ظهور الأفكار الجديدة. وعندها سيكتشف قطاع الصناعة أنه ألحق الضرر برصيده الخاص، لأنه غير قادر بطبيعته على ضبط نفسه، ولأن القطاع العام لم يضع له قيوداً[5].

لكن إلى أي مدى استطاعت هذه التنبؤات المريعة أن تصل إلى الصحافة؟ مؤكد أن ذلك لم يكن أبداً بالدرجة التي توقعها نقاد مثل (كيني). فما من دليل على أن الأساتذة وجهوا عدداً كبيراً من طلابهم الجامعيين إلى الأبحاث التجارية لتعزيز مصالحهم المالية. وكذلك ما من تقارير موثقة كثيرة عن أن الجامعات تساوم على معايير التعيين والترقية، للاحتفاظ بأساتذة يتولون القيام بأعمال ذات إمكانيات تجارية عالية. بل ربما كان المتشككون يجدون صعوبة في إثبات أن أولويات الأبحاث قد تحولت بشكل كبير لصالح الأبحاث التطبيقية، على حساب أمور أكثر جوهرية[6]. لقد بقيت نسبة الأبحاث والتنمية في الجامعات المكرسة للأبحاث الأساسية ثابتة بعض الشيء منذ أواخر السبعينيات. وما زالت تشكل أقل من 10%من إجمالي الأبحاث الجامعية برغم ازدياد دعم الشركات، وهي بذلك لا تؤثر بشكل كبير على التوازن

العام للأولويات. وإذا كانت ميادين محددة عالية القيمة في الأمور الأساسية تتلقى من المال أقل مما ينبغي، فمن المرجح أن تعكس هذه النتائج قصر نظر السلطات الحكومية، (أو ربما مسؤولي المؤسسات)، وليس الأثر الضار للأعمال التجارية.

كما أن علماء كثيرين يقاومون التدافع المتهور إلى أحضان الشركات الراعية. والظاهر أن حصة مجموع أساتذة علوم الأحياء الذين يتلقون على الأقل بعض التمويل لأبحاثهم من الصناعة بقيت قريبة من 25% منذ عام 1985. (لكن أقل من نصف من يتلقون هذا التمويل يحصلون على أكثر من ربع دعمهم الكلي من مؤسسات تجارية)[7]. وتشير عدد من الدراسات الاستقصائية في الكليات إلى أن نسبة أساتذة علوم الأحياء الذين يقومون بدور مستشارين علميين للشركات لم ترتفع بشكل ملحوظ[8]. وتشير دراسة استقصائية أجريت عام 1985 إلى أن 7% فقط من أعضاء هيئة التدريس يملكون أسهماً في شركات خاصة. ولا تشير البيانات المتناثرة التي تلت تلك الدراسة إلى ارتفاع تلك النسبة[9]. صحيح أن أعضاء هيئة التدريس - ممن يتلقون دعماً من قطاع الصناعة- يحتمل أن يتأثروا بالحسابات التجارية في اختيار موضوعات أبحاثهم أكثر من العلماء الآخرين (وهي نسبة 35% مقابل 14%)[10]، إلا أننا نجد من جهة أخرى أن كمية الأعمال التي ينشرها هؤلاء الباحثون في الصحف التي يطالعها أقرانهم، أكبر من كمية ما ينشره زملاؤهم برغم أنهم يمضون الوقت نفسه تماماً في تدريس الطلاب[11]. وعموماً فإن هذه النتائج تؤيد ما توصل إليه فريق من الباحثين ناقش أساتذة علوم الأحياء في كبرى الجامعات: «لم يعط المسح الذي أجريناه دليلاً على اهتمام معظم علماء الأحياء بالنشاطات التجارية أكثر من المساعي العلمية التقليدية...، أو على أن ثمة نمطاً جديداً من الأكاديميين التجاريين قد انتشر في الجامعات»[12].

وإذا تبين وجود أي صلة بالمؤسسات التجارية من نوع يمكن أن يسبب مشكلة للجامعات البحثية، فقد يظن المرء أن العلة كامنة في الاستشارات التي تقدمها الكليات

للشركات. يبدو في الواقع أن القواعد السائدة في معظم الجامعات تدعو أعضاء هيئة التدريس إلى تقديم خدماتهم الاستشارية، فالأساتذة يحصلون على رواتبهم النظامية حتى أثناء الأيام التي يمضونها بعيداً عن الجامعة في تقديم الخدمات الاستشارية للشركات وكسب المزيد من المال. لكن القاعدة القياسية في النشاط الخارجي -التي تحدده بيوم واحد في الأسبوع- تحتمل تفسيرات كثيرة، ومن الصعب إنفاذها في أي حال، لأن أعضاء هيئة التدريس سيمانعون بقوة تغيير هذه القاعدة الزمنية، أو تقديم تقارير زمنية أسبوعية عن نشاطاتهم.

إن في كل جامعة أساتذة يخرقون القواعد، ويمضون باستمرار وقتاً طويلاً خارج مكاتبهم. وبما أن حالات من هذا النوع تلفت الانتباه، يسهل على الجامعات إعطاء انطباع مفاده أن معظم الأساتذة لا ينفكون يخرجون لجني المال على حساب مهمتهم في التعليم والأبحاث. لكن الدراسات التي تتناول الحجم الفعلي للخدمات الاستشارية التعاقدية لا تؤكد هذا الانطباع. فقلة قليلة من أعضاء الكادر التدريسي تقدم استشاراتها بشكل منتظم لأكثر من اليوم الواحد المسموح به أسبوعياً. كما أن معدل ما يحصل عليه الاستشاريون من تعويض في معظم المجالات أقل من عُشْر متوسط رواتبهم الجامعية[13]. أما أولئك الذين يقدمون خدمات استشارية للشركات، فهم يعطون عدداً كبيراً من الدروس، ويتولون كثيراً من مهام اللجان، وينشرون أعمالاً أكثر من زملائهم الذين لا يقدمون هذه الخدمات الاستشارية[14]. وبخلاف ما قد يتوقع المرء، أظهرت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة أن أساتذة علوم الأحياء في الأقسام المهمة، الذين يقدمون استشاراتهم إلى قطاع الصناعة، هم أقل عرضة من زملائهم للتأثر بالحسابات التجارية في اختيار برامج أبحاثهم[15].

ويتبين إذاً أن القيم التي عادة ما تلهم العلماء الأكاديميين، تتمتع عموماً بقوة كافية لمقاومة الرغبة في الثراء. لكن الباحثين الجامعيين لا يكرهون جني مال إضافي من الخدمات الاستشارية، بل لعل بعضهم يقرر في لحظة من اللحظات أن يعمل لدى شركة يرى فيها فرصاً واعدة لإجراء أبحاث علمية جيدة. لكن إذا كان على الأساتذة الاختيار بين نوع الأبحاث الذي يستمتعون به، وبين جني مبالغ كبيرة، فنادراً ما

نراهم يجنحون إلى الخيار الثاني. فما زال احترام الزملاء، والرضا الناتج عن صنع إنجازات مهمة في المعرفة أهم من أي شيء سواه في نظر أكثر العلماء الأكاديميين. ويجدر التنويه أيضاً إلى أن جهات التمويل الحكومي (وكذلك العديد من المديرين التنفيذيين في الشركات) تدرك أهمية العلوم الأساسية، ولا تريد الإضرار بحيويتها بوصفها حاضنة أساسية للتطبيقات التجارية في المستقبل.

وبمعزل عن القلق من أن تؤدي الأعمال التجارية إلى إفساد علماء الجامعات، يعتقد بعض المراقبين أن التعاون الفعال مع الزملاء في قطاع الصناعة يفيد حقاً في تحفيز الأبحاث الأساسية. وفي هذا يقول هنري إتزكويتز: «الجديد في الوضع الراهن هو أن العديد من العلماء الأكاديميين لم يعودوا يعتقدون بضرورة وجود (برج عاجي) معزول من أجل منطق الاكتشاف العلمي»[16]. ويتجاوز هذا الرأي إمكانية عدّه تسويغاً من طرف الباحثين الجامعيين التواقين إلى جمع أتعاب خدماتهم الاستشارية. إنه يعكس شعوراً حقيقياً بأن عملية الاكتشاف العلمي أصبحت عملية تعاونية أكثر بكثير من ذي قبل، وبأنها صارت تتطلب مدخلات وتحفيزاً من مجموعة واسعة من المصادر التي يمكن أن نجد بعضها على الأقل في عالم العلوم الصناعية الذي يتميز بجانب تطبيقي أكبر[17]. ونرى اليوم أن العلماء الموهوبين الجديرين بالتعاون معهم أصبحوا أكثر ميلاً إلى العمل لدى إحدى الشركات عما كانوا في الماضي، وذلك من أجل حياتهم المهنية الاحترافية على الأقل. كما يلاحظ أن التعاون مع قطاع الصناعة في ميادين معينة من العمل- مثل اكتشاف أدوية جديدة- هو أمر جوهري بالفعل، لأن الشركات تملك في الغالب قواعد بيانات، ومكتبات فسيحة تضم مكونات ملائمة، ونماذج حاسوبية متطورة، وغير ذلك من موارد الأبحاث التي لا نجدها في المختبرات الجامعية التي يجب أن يكون العلماء قادرين على استخدامها للقيام بعملهم.

ومع ازدياد التعاون، وتعزيز النجاحات التجارية المذهلة، مثل «وادي السيليكون»: (Silicon Valley)، أو «مثلث الأبحاث»: (Research Triangle)، أو «أعجوبة أوستن»: (Austin Miracle)، ارتفعت أصوات ترغب في جهود أكثر إقداماً لتعزيز نقل التقنية، وتحسين هذا النقل. وغدت مساعدة الأعمال التجارية بهذه الطريقة تعدّ -بصورة

متزايدة- جزءاً واضحاً من مهمة الجامعات البحثية. بل إن بعض المؤيدين جعل مسؤولي الجامعات يدركون هذه المسؤولية بقوة أكبر، عن طريق النظر إلى الإسهامات في نقل التقنية، والحصول على براءات الاختراع، وإطلاق الشركات والمشاركة في المجالس الاستشارية العلمية بوصفهم عاملاً إيجابياً في قرارات التعيين والترقية. لكن الآخرين ليسوا على يقين من هذا كله. بل هم قلقون من إبعاد العلماء الموهوبين عن الأبحاث الأساسية، ومن مشكلات أخرى يمكن أن تنتج عن الإفراط في الانخراط في النشاطات التجارية. وما زال جَسْرُ الهوة بين هذين المنظورين أمراً عزيز المنال.

السرية:

صحيح أن أسوأ مخاوف النقاد لم تتحقق، لكن ازدياد تمويل الشركات لم يخل من المشكلات. ومن أخطر هذه المشكلات زيادة درجة السرية. فمن الطبيعي أن تود الشركات التي تقدم دعمها للأبحاث المحافظة على أي نتائج ذات قيمة تجارية، ومنع وقوعها في أيدي المنافسين. ولذلك نجد مسؤولي الشركات يصرون دائماً على الحفاظ على سرية المعلومات المتصلة بالعمل الذي يدعمونه أثناء إجراء الأبحاث، وبعد انتهائها بمدة طويلة تسمح لهم بتسجيل براءة اختراع لهذا العمل. بل لعلهم أيضاً ينظرون إلى أجزاء أخرى من المعلومات الثمينة الناتجة على أنها غير جاهزة للحصول على براءة اختراع، فيعاملونها بصفتها أسراراً تجارية دائمة بدلاً من ذلك. فنحن نرى مثلاً أن الشركات كثيراً ما تقدم للباحثين الأكاديميين الذين يتعاونون معها مواداً أو تقنيات ليس لها براءة اختراع، لكن هذا يكون بشرط الحفاظ على سريتها من غير تحديد زمني لمدة السرية.

ومع أن نتائج الأبحاث الجامعية يمكن أن تعلن على الملأ في النهاية، إلا أن الشركات تمارس باستمرار ضغوطاً لوضع مزيد من القيود طالما أن الأبحاث التي تدعمها مازالت جاريةً، وذلك سعياً إلى منع أي كلمة تتصل بالاكتشافات الجديدة من التسرب إلى المنافسين قبل الأوان. وتحاول شركات كثيرة منع الباحثين الذين تمولهم من التحدث عن عملهم في المؤتمرات. كما يمكن أن نرى شركاتٍ تشترط على العلماء في عقودها معهم الحصول على إذن منها قبل مجرد التحدث هاتفياً

مع زملائهم. لكن عدداً قليلاً من الأساتذة يصرح فعلاً أمام الزملاء والطلاب عن الأمور المحظورة فيما يتصل بالمختبرات. وفي حين لا يمكن لأحد قياس تأثير هذه القيود قياساً دقيقاً، فإن الأثر المحتمل لها هو تأخير التقدم العلمي- إلى حد ما على الأقل- بسبب الحد من تدفق المعلومات والأفكار التي يحتاجها الباحثون للمضي في أعمالهم البحثية[18].

والمستغرب العديد من الجامعات، والمستشفيات التابعة لها، والمؤسسات البحثية الأخرى في مجال الطب الإحيائي لا تبذل جهداً لقصر السرية على الحدود الدنيا اللازمة لحماية المصالح التجارية المشروعة. فقد أظهرت إحدى الدراسات الشاملة أن 12 %فقط من هذه المؤسسات يضع قيوداً زمنية واضحة للحد الأقصى لسرية الاكتشافات[19]. بينما لا تعمل المؤسسات الباقية على إنفاذ قوانينها الخاصة بها بشكل صارم. وبالنتيجة نجد أن مديري الأبحاث في الشركات يشيرون إلى أنهم نادراً ما يواجهون مشقةً في الحصول على حجم السرية الذي يطلبونه.

وتؤكد نتائج الأبحاث أن تمويل الشركات أدى إلى زيادة السرية عن من الحد الذي تتطلبه الضرورات الصارمة للأعمال التجارية. و على الرغم أن معظم المراقبين يرون أن مهلة شهر واحد أو شهرين بعد انتهاء البحث تعطي الشركات وقتاً كافياً لاتخاذ القرار بشأن طلب براءة الاختراع، إلا أن إحدى الدراسات الكبيرة تظهر أن 58%من الشركات الراعية أقرت بأنها تصر عادة على تأخير نشر البحث أكثر من ستة أشهر[20]. كما أن أستاذاً واحداً تقريباً من أصل كل خمسة أساتذة في علوم الأحياء يعترف بأنه يؤجل النشر أكثر من ستة أشهر لأسباب تجارية[21]. لكن العلماء بطبيعة الحال يرفضون التحدث عن أعمالهم لحماية تفوقهم على الباحثين المنافسين، أو لأسباب أخرى لا تتصل بالكسب التجاري. على أننا نرى برغم ذلك أن نسبة تأخير النشر لأكثر من ستة أشهر كانت كبيرة بشكل ملموس (27%مقابل 17%) بين الباحثين المعتمدين على تمويل قطاع الصناعة، وأن النهج ذاته ساد بين الأساتذة الذين رفضوا مشاركة نتائج أبحاثهم وحافظوا على أسرار المهنة[22]. لكن عدداً قليلاً ومهماً من أعضاء هيئة التدريس الذين شملهم المسح (12.5%) قال إن

بقية الباحثين الجامعيين لم يسمحوا لهم بالحصول على نتائج الأبحاث أو منتجاتها أثناء الأعوام الثلاثة الماضية[23].

ويبدي العلماء قلقهم أيضاً بشأن الزمن اللازم للحصول على إذن بتبادل الخطوط الخلوية، وغيرها من المواد البحثية. فهذا التأجيل يجعل الباحثين أحياناً يستسلمون مشمئزين، وخاصة عندما يضطرون إلى الاستعارة من عدة مصادر لمتابعة أبحاثهم. على أن الشركات تحتج بشدة أيضاً. فقد ذكر تقرير وجهته إحدى مجموعات المتابعة إلى مدير مؤسسات الصحة الوطنية ما يلي: «تعتقد كل شركة تحدثنا معها أن تقييد الوصول إلى الأدوات البحثية يعيق التقدم السريع في الأبحاث وأن هذه المشكلة مازالت تتفاقم باستمرار»[24]. ومن المفارقات أن الجامعات تتهم بأنها من أسوأ مخالفي القانون. «تشتكي إلينا الشركات مراراً وتكراراً من أن الجامعات تتذرع بمكانتها العلمية عندما تسعى إلى الحصول على أدوات (بحثية) أوجدها آخرون، لكنها مع ذلك تفرض النوع عينه من القيود عندما تدخل في اتفاقيات تسمح بموجبها للشركات بالحصول على أدواتها الخاصة بها»[25].

والظاهر أن الجامعات غالباً ما تعرقل طلبات الحصول على مواد، سعياً منها إلى نيل جزء من أي عائدات تنتج عن أبحاث الشركات. وتصر الشركات من جهتها- عندما تتشارك مع الجامعات- على ضمانات حماية للحفاظ على مواردها، بعيدة عن متناول أيدي باحثين ممن وقعوا عقوداً مع شركات منافسة. والنتيجة النهائية صرخة في وادٍ تصدر من مجتمع الأكاديميين المثالي، حيث يجري تبادل مجاني للأفكار والمواد في سعي مشترك لتعزيز المعرفة والتعاون.

تضارب المصالح:

ينشأ تضارب المصالح في ميدان العلوم في «الحالات التي قد تؤدي فيها الحسابات المالية أو غيرها من الحسابات الشخصية إلى المساومة على الرأي المهني للباحث، أو إلى جعل الأمر يأخذ شكل المساومة، فيما يخص إجراء الأبحاث أو إعداد التقارير»[26]. ومن السهل أن ينتج هذا التضارب عن تنامي الروابط بين الشركات والباحثين

الجامعيين. فقد يكون لأعضاء هيئة التدريس - في العلوم الإحيائية خاصةً- حصة كبيرة من الأسهم في إحدى الشركات التي يجرون أبحاثهم لصالحها، (بل قد تكون شركة أقاموها بأنفسهم بغية إضفاء الصفة التجارية على بعض اكتشافاتهم). وقد يجري الأساتذة اختبارات على منتجات شركة تتولى تمويل جزء كبير من أبحاثهم، أو قد يوقعون معها عقوداً لتقديم الخدمات الاستشارية. إن هذه العلاقات كلها تخلق أسباباً تحمل على تفضيل شركة بعينها. وهذا ما يوجد تضارباً في المصالح يهدد موضوعية العلماء عندما يقدمون استشاراتهم للحكومة، أو عند نشر نتائج أبحاثهم في موضوعات ذات أهمية مالية بالنسبة للشركة الراعية. وحتى عندما يعمد العلماء المعنيون إلى توخي الصدق وعدم التحيز، فقد توحي مصالحهم المالية بعدم نزاهتهم، مما ينتقص مصداقية عملهم.

وحظي تضارب المصالح باهتمام خاص في البحث المجراة لاختبار أدوية جديدة أو تدابير طبية على الأجسام البشرية. وأصبحت الاختبارات من هذا النوع مغامرة كبيرة شملت نحو 60000 محاولة، و14 مليون جسم بشري سنوياً، وبكلفة سنوية إجمالية وصلت إلى عدة بلايين دولارات. لولا شك في أن هذه المغامرة الكبيرة التي تنطوي على مخاطر مالية ضخمة تزيد من أمثلة السلوك المشكوك فيه. ففي إحدى القضايا التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة نجد أحد الباحثين في مستشفى تابع لهارفارد-وهو سكيفر تسينغ- وقد توصل إلى نتائج سلبية غير مرغوبة في دراسة سريرية أجراها بغرض اختبار علاج لجفاف العين. ثم تبين فيما بعد أن كلاً من تسينغ ومشرفه يملكان أسهماً في الشركة التي تنتج ذلك الدواء. وقد ارتفع سعر الأسهم التي باعها تسينغ بعد ذيوع نتائج اختباره، لكن قبل الكشف عن هذه النتائج السلبية.

ويمكن أن يظهر تضارب المصالح في ظروف أكثر مأساوية. ففي عام 1999، توفي مريض يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، ويدعى جيس جيلسنغر، أثناء إجراء تجربة علاج جيني في كلية الطب في جامعة بنسلفانيا. ثم اتضح أن مدير المعهد الذي أجرى البحث هو مؤسس الشركة الممولة، وأحد كبار المساهمين فيها. وكانت الجامعة أيضاً من الجهات المساهمة فيها، إذ قدمت لها الشركة حصة من أسهمها. صحيح أن ذلك

المدير لم يمثل أمام المحكمة بشخصه، إلا أنه كان سيحصل مع الجامعة على أرباح مالية لو ثبت نجاح ذلك العلاج.

ومع تكرر الدراسات على أيدي باحثين آخرين في معظم أنواع الأبحاث العلمية، يمكن- عاجلاً أو آجلا- ظهور تحيز في العمل المنجز. لكن قد يكون العلماء من أصحاب المصالح المالية في نتائج الأبحاث السريرية شديدي القلق بشأن تعريض المرضى إلى تجارب خطرة تتضمن منتجات، أو ترتبط بشركات لهم صلات معها. فقد تتعرض الأجسام البشرية في هذه الحالة للخطر حتى قبل أن يفطن أحد إلى وجود تضارب في المصالح.

ومن الطبيعي أن ينكر العلماء الذين لهم صلات مع الشركات تأثير مصالحهم المالية على عملهم العلمي. فقد أظهر عدد من المحققين أن الباحثين الذين يتحدثون عن فعالية أدوية من إنتاج شركات لهم فيها مصلحة معينة، يحتمل أن يذكروا نتائجها الإيجابية أكثر من العلماء غير المرتبطين بهذه الشركات[27]. وأظهرت دراسات أخرى أن نسبة الوصول إلى نتائج غير مرغوب فيها في التجارب السريرية الممولة من قبل شركات الأدوية، يحتمل أن تكون أقل بكثير مما نجده في التجارب ذات التمويل المستقل[28].

وفي عام 1989، اقترحت «معاهد الصحة الوطنية» قواعد صارمة جديدة للتقليل من تضارب المصالح المالية في الأبحاث التي تمولها الحكومة. وسرعان ما واجهت هذه الاقتراحات مقاومة عنيفة من العلماء الجامعيين. وفي نهاية المطاف تراجعت «معاهد الصحة الوطنية»، وقدمت مجموعة من المبادئ التوجيهية أضعف بكثير، ولا تفرض على الباحثين سوى الكشف عن وجود تضارب مصالح مالية مع جامعاتهم التي تُرك لها اتخاذ القرار بشأن فرض مزيد من القيود عليهم.

وقدم المعارضون عدة حجج ضد وضع قواعد أكثر صرامة بشأن تضارب المصالح[29]. فقال بعضهم إن من المجحف الافتراض أن العلماء مذنبون بالتحيز بسبب وجود مصالح مالية لهم. وأشار آخرون إلى عدم وجود سبب يستدعي وضع قواعد

منظمة للنزاعات المالية، لأن على العلماء مواجهة إغراءات دائمة (من قبيل الرغبة في الشهرة أو الترقية) يمكن أن تؤدي بهم إلى المبالغة في نتائجهم أو إلى تحريفها. ومع ذلك يصر غيرهم على أن أفضل علاج لتحيز النتائج هو العملية التقليدية المتبعة في العلوم؛ وهي إجراء الاختبارات، وتكرار نتائج الأبحاث المنشورة.

لكن ما من حجة مقنعة بين هذه الحجج كلها، خاصةً بالنسبة للبحث المتعلق بالأجسام البشرية. فالكل متفق على أن من الحكمة منع القضاة ومسؤولي الحكومة من اتخاذ قراراتٍ في مسائلَ لهم مصالح مالية فيها. ومع هذا نجد أن كثيراً من هؤلاء المسؤولين قد استطاعوا -من غير ريب- إقصاء استثماراتهم عن التأثير على ما يضعونه من أحكام. وبما أن أحداً لا يستطيع تمييز الأشخاص الذين يمكن أن تتأثر أحكامهم بمصالحهم عن غيرهم، فإن الفيصل هو «درء الحدود بالشبهات»، عن طريق منع نشوء تضارب المصالح أصلاً. وللسبب عينه ليس ثمة غبنٌ في إلزام العلماء بقيود مشابهة للتقليل من خطر التأثير المالي.

أما الحجج الأخرى ضد الحد من تضارب المصالح، فليست بأكثر إقناعاً. صحيح أن العلماء يواجهون إغراءً بشرياً للفوز بالشهرة عن طريق المبالغة في نتائج أبحاثهم، إلا أن ذلك لا يكاد يكون سبباً لعدم مواجهة احتمالات التحيز الذي يمكن- بسهولة- إلغاؤه أو الإفصاح عن إمكان وجوده مسبقاً. وبرغم أن بقية الدارسين سوف يكشفون في نهاية المطاف بعضاً من حالات التحريف أو عدم الدقة، لكنهم لن يجدوها في كل الحالات. وحتى إن استطاعوا ذلك، فإن اكتشاف الأخطاء من قبل دارسين لم يكشفوا عن مصالحهم المالية سيضر أيضاً بمصداقية العلوم الجامعية. والطامة الكبرى هي أن وضع الأمور في نصابها في وقت متأخر لن يعود بأي فائدة على المرضى الأبرياء الذين تعرضت صحتهم للخطر بسبب باحثين يستخدمونهم في اختبار بعض العلاجات الجديدة التي يحتمل أن تعود عليهم بالأرباح.

ويتفق معظم الناس اليوم على الحاجة إلى وضع قواعد تضبط تضارب المصالح. لكن الخلاف يبقى قائماً في تحديد مضمون هذه القواعد. فبعضهم يرى الاكتفاء

باشتراط الكشف الواضح عن أي تضارب مصالح محتمل، عبر المجلات العلمية، وأمام الأشخاص المعنيين قبل إخضاعهم لأي تجربة. لكن ثمة من يذهب بعيداً في مخالفة هذا الرأي، فيصر على أن الطريقة الوحيدة للحد من الآثار الضارة للتحيز هي منع وجود احتمال تضارب المصالح المالية جملةً.

ومهما تكن الإجابة، فالظاهر أن المؤسسات الأكاديمية لا تقوم بما يكفي- ولو على وجه التقريب- لتوفير الحماية من المخاطر التي تنطوي عليها أبحاثها. فقد ذكرت دراسة نشرت عام 2000 أن ثلاثة من أصل 250 كلية طبية ومؤسسة بحثية تصر على ضرورة أن يكشف الباحثون عن مصالحهم المالية أمام المرضى قبل إخضاعهم إلى تجارب سريرية، أو قبل اختبار العقاقير عليهم[30]. كما أن 7% فقط من هذه المؤسسات يشترط على الباحثين الكشف عن هذه المصالح في الصحف التي تنشر أبحاثهم[31]. وثمة كلية طبية واحدة فقط من أصل عشر كليات تتلقى أكبر تمويل فيدرالي، تحظر تماماً على الباحثين القيام بأبحاث سريرية تستخدم منتجاتِ شركاتٍ لهم صلات مالية واضحة بها[32]. على أن معظم هذه الشركات لا يشترط سوى كشف هذا التضارب أمام مسؤولي الجامعة.

ولا نجد أن الجامعات تتعامل مع هذه الأمور المهمة بأيد نظيفة تماماً؛ إذ يمكن أن تكون لها بدورها مصالح مالية، يحتمل أن تؤدي إلى تحيز في النتائج. ومن أمثلة ذلك أن جامعة ديوك وكولومبيا، وعدة كليات طبية أخرى، أقامت اتحاد شراكات مهمته تقديم مناقصات على مشروعات عقود وضعتها شركات أدوية لاختبار أدوية جديدة. وفي حالات كثيرة، لا تكون الغاية الأساسية من هذا تأمين فرص إجراء أبحاث متطورة، بل كسب مال يمكن استخدامه من أجل غايات أخرى. ومن الواضح أن لدى الكليات التي تستفيد بهذه الطريقة مصلحة مالية في الحفاظ على أعمال الشركات التي تقوم باختبار منتجاتها. ومع ذلك، يبدو أن المدارس الطبية- مثلها في هذا مثل الباحثين الأفراد تماماً- ليست مستعدة للاعتراف بأن نتائج الأبحاث التي تجري ضمن مختبراتها يمكن أن تتأثر بمصالحها المالية.

جهود الشركات للتأثير على نتائج الأبحاث:

تضفي الجهود المبذولة لاختبار آثار العقاقير الجديدة مخاطر إضافية لا نجدها عادةً في الأبحاث الجامعية. فالفحوص السريرية يمكن أن تعزز قيمة منتج يحتمل أن يكون مربحاً، ويمكن أن تدمرها أيضاً. وبالنتيجة، غالباً ما يكون للشركات الراعية مصلحة مالية كبيرة في نتائج البحث. وطبيعيٌ أن الشركات لا ترغب- على الأغلب- في تسويق دواء يحمل خطراً فعلياً على الصحة. لكننا لا نجد مثل هذا التحفظ في حالة التجارب التي تجرى لمعرفة ما إذا كان أحد الأدوية المعروفة متفوقاً على البدائل العامة، أو للتحقق من فعالية الجهاز الطبي أو الإجراء الطبي، ومن عدم وجود أضرار ناتجة عنه إن هو لم يحقق الفعالية المطلوبة. بل إن احتمال الكسب المالي يمكن أن يعمي بصائر مسؤولي الشركات حتى في حالة المنتجات التي يحتمل أن تكون خطرة، فيضعون قيوداً واهية عند العمل مع الباحثين الأكاديميين الذين يتولون إجراء الاختبارات.

ومهما يكن السبب، نجد أن شركات الأدوية تستخدم أحياناً طرقاً تثير ريبة كبيرة، سعياً منها إلى اكتساب مصداقية لتجربةٍ سريرية تتم على مستوى أكاديمي مع الاحتفاظ بسيطرتها على النتائج[33]. وتصر بعض الشركات على الاحتفاظ بجميع البيانات، أو على المساعدة في تصميم الاختبارات. بل الواقع هو أن بعضهم يكتبون مسودة التقرير النهائي نيابة عن الباحثين الأكاديميين، ثم يقدمونها إليهم لمراجعتها قبل نشرها. وهذه عملية خطرة بالنظر إلى كثرة الطرق الماكرة في صياغة تفاصيل الدراسة، بحيث تسلط الضوء على منتج الشركة. وتحاول شركات أخرى إدخال شروط في عقد الأبحاث تمنحها حق الموافقة على جميع التفاصيل قبل نشر النتائج. ولا يبدو أيٌ من هذه الممارسات منسجماً مع المعايير التي لا تستغني عنها الجامعات لحماية الموضوعية والدقة في أبحاثها.

ولعل ما يثير أكبر القلق هو حفنةٌ من الحالات التي تتضمن محاولات مضنية من شركات الأدوية لإخفاء النتائج السلبية التي نتجت عن أبحاث العلماء الجامعيين. ومن هذه الحالات نذكر على سبيل المثال قصة بيتي دونغ من جامعة كاليفورنيا في

سان فرانسيسكو، إذ تلقت منحة من إحدى شركات الأدوية لمعرفة ما إذا كان دواؤها الغالي (سنثرويد) متفوقاً حقاً على البدائل العامة الرخيصة. لكن الباحثة وجدت -خلافاً لتوقعات الجميع ولتوقعاتها هي أيضاً- أن لا فارق يذكر بين هذه العقاقير كلها (وهذا يعني أن المرضى يدفعون من غير مبرر مئات الملايين من الدولارات سنوياً للحصول على هذا الدواء). وعندما علمت الشركة بهذه النتائج المخزية عمدت إلى اتهام دونغ بأخطاء منهجية كثيرة، وبهفوات أخلاقية أيضاً، بل إنها استأجرت محققاً خاصاً للبحث عن أي تضارب في المصالح (ثبت عدم وجوده). وعندما مضت دونغ في الأمر قدماً، فعرضت النتائج التي خرجت بها على صحيفة متخصصة، هددت الشركة بمقاضاتها مستشهدة ببند في العقد الذي وقعته الباحثة معها يمنعها من نشر النتائج دون موافقة الشركة. ومع أن الجامعة لم تقم أبداً بدراسة العقد أو بتحذير الباحثة من توقيعه، فقد تقاعست عن نصرة باحثتها، وتركتها تحارب الشركة بمفردها. ولم تنجح دونغ في نشر دراستها إلا بعد عدة سنوات.

وجرت حادثة مماثلة مع أستاذة أخرى تدعى نانسي أوليفيري من جامعة تورنتو، إذا لاقت كرباً ومعاناة أقرب ما يكون إلى تجربة العالمة في رواية (لوكاريه). فبفضل إمكانياتها بوصفها أستاذة وباحثة جامعية في مستشفى الأطفال الجامعي، وقعت أوليفيري عقداً مع شركة (أبوتكس) (Apotex)، كبرى شركات الأدوية في كندا، لإجراء تجارب سريرية على أحد الأدوية لمعالجة مرضى الثالاسيميا (فقر الدم المتوسطي). وقد تضمن العقد بنداً يمنعها من نشر النتائج دون إذن من الشركة، للمدة التي ينص عليها. لكن الباحثة أصرت -برغم هذا العقد- على نشر نتائجها (بموافقة مجلس أخلاقيات الأبحاث في المستشفى) عندما اتضح أنها تشير إلى أن العقار الذي اختبرته ليس أقل فعالية فقط مما اعتُقد أصلاً، بل أكثر خطراً على المرضى.

وكما في حالة بيتي دونغ، اتهمت الشركة أوليفيري بمخالفة العقد، وحاولت ثنيها عن نشر نتائجها فهددتها باتخاذ إجراء قضائي ضدها، وبإلغاء عقدها البحثي. كما سعى أحد زملائها في الكلية إلى تكذيبها، فبعث رسائل ذمٍّ مغفلة المصدر إلى زملائها وإلى وسائل الإعلام، ونشر نتائج مناقضة لنتائج بحثها دون إبلاغها، ودون الاعتراف

بـأن شركة أبوتكس كانت تنفق بسخاء على الأعمـال التي يقوم بها. كما زاد في محنة الباحثـة إقدام المستشفى علـى اتهامها زوراً بعدم الالتـزام بأنظمة العمل فيه، وعلى عزلهـا مـن وظيفة «مدير البرامج» فضــلاً عن إبلاغها -مـع مؤيديها من الموظفين- توجيهاتٍ بعدم مناقشة مشكلاتها على الملأ.

وأثنـاء هـذه الخلافات، بقيـت جامعـة تورنتو بعيدة تمامـاً عن الموضـوع، برغم كـثرة الأنباء عن المعاملة السيئة التـي تتلقاها أوليفيري من المستشفى التعليمي التابع للجامعـة. ثم تبـين أن مفاوضات كانت تجري منذ بضع سنـوات بين الجامعة وشركة أبوتكس بشـأن منحة بملايين الدولارات تقدمها الشركـة إلى الجامعة ومستشفياتها التعليمية. ولم تتدخل الجامعة أخيراً إلا بعد عاصفة نارية إعلامية أخرى، وبعد تدخل علمـاء بارزين من بريطانيا والولايـات المتحدة، إذا رعت مصالحـةً تقضي بأن يعيد المستشفـى إلى الأستـاذة صلاحياتها في رعاية المرضى وإجـراء الأبحاث، فضلاً عن إقراره بحريتها الأكاديمية.

ولم تكن أوليفيري ودونغ بأي حال من الأحوال الباحثتين الوحيدتين اللتين تعرضتا لضغـط الشـركات؛ فثمة عدد كبير مـن الحكايات التي تتحدث عـن باحثين تعرضوا إلى خطـر إقامـة دعـاوى قضائية بحقهـم، أو إلى الاعتداء علـى سمعتهم من جانب الشـركات سعيـاً منها إلى إخفاء نتائـج غير مرغوبٍ فيها. ولا يعلـم أحدٌ مدى اتساع نطـاق هـذه المشكلـة، إذ لا يمكن للمـرء أن يكون على يقـين من عدد العلمـاء الذين استسلمـوا للضغوط خانعين، فآثروا إخفاء نتائجهم على تحمل ما أصاب أوليفيري أو دونغ من مضايقة وتعطيل[34] ولكن مشكلات التدخل غير المشروع والتلاعب بالأبحاث ظلت كبيرةً إلى درجة أقنعت عشرة مجلات طبية رائدة باتخاذ إجراء في هذا الشأن. ففـي عام 2001، وافقت تلك المجلات علـى رفض أي مقالة تتحدث عن نتائج تجارب سريريـة ما لم تحصل على ضمانات كافية من الشركة الراعية ومن كاتب المقالة بأن الطـرف الأول لا يحـاول إخفاء نتائج غير مرغـوب فيها، أو التأثير علـى النتائج بأي شكل كان[35]. وقد قال كاتب في «مجلة الجمعية الطبية الأمريكية» موضحاً السياسات

المتبعة: «لست ضد شركات الأدوية. لكن ما أعترض عليه هو استخدام مجلتي لتكون أداة دعاية لا أداة لنشر العلوم الطبية الصحيحة»[36].

وتثير قضيتا دونغ وأوليفيري تساؤلات عن مدى استعداد المدارس الطبية والمستشفيات التابعة لها لمقاومة ضغط الشركات المانحة، وعن مدى حرصها على حماية كوادرها التدريسية من توقيع اتفاقيات تنص على وضع قيود غير مشروعة على نشر النتائج. فنادراً ما يقرأ أعضاء هيئة التدريس الفقرات المطبوعة بأحرف صغيرة في عقودهم البحثية، إذ تأتي تلك الفقرات في العقود كثيفة متراصة على النحو الذي يؤثره أهل مهنة القانون. ويورد أحد موظفي العقود في مجموعة من كبرى مستشفيات الأبحاث تقريراً مفاده أن ما يتراوح بين 30 و50% من مجموع الاتفاقيات التي تقدمها الشركات تحوي شروطاً تقضي بسرية شديدة تتجاوز ما هو مسوغ ومنطقي[37]. لكن كثرة من هذه الشروط تجد طريقها إلى العقود النهائية التي يجري التوقيع عليها بسبب عدم وجود إشراف مناسب من قبل الجامعة.

وليست اختبارات الأدوية بالمثال الوحيد على الأبحاث عالية المخاطر. فعلماء التغذية الذين يدرسون الآثار الصحية لأغذية محددة يمكن أن يحبطوا آمال صناعات بكاملها، تماماً مثلما غيّر علماء الأوبئة حياة مصنعي التبغ عندما أظهروا الصلة بين السجائر والسرطان. ويمكن لعلماء البيئة الذين يقوّمون آثار الانبعاثات أن ينشروا نتائج تؤدي إلى أنظمة تكلف الشركات الصناعية مبالغ طائلة. وكذلك يستطيع الباحثون الذين يدرسون الاحتباس الحراري العالمي إحداث تغيير جذري في مستقبل صناعة الطاقة.

ولكن معظم الأبحاث الموصوفة آنفاً -بخلاف اختبارات الأدوية- تمول من قبل الحكومة في المقام الأول، وليس من قبل قطاع الصناعة. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير كبيراً للمصالح التجارية على النتائج. لكن بعض الشركات تحاول التأثير على المناقشات العامة، فتعرض تمويل الأبحاث على علماء من ذوي الآراء المؤيدة لإشراك قطاع الصناعة، أو ممن تأمل الشركات في أن تكون آراؤهم كذلك. وبذلك نرى أن

الباحثين غالباً ما يدركون أن مستقبلهم المادي يكون مضموناً إن هم تعاطفوا- في المسائل الخلافية- مع مصالح شركات مهمة.

ويحمل الوضع الحالي مخاطر واضحة على العلوم الأكاديمية. وأكثر هذه المخاطر وضوحاً هو أن الباحثين الذين يتلقون من الشركات تمويلاً لأبحاثهم قد يتأثرون، فينساقون مع مصالح قطاع الصناعة. صحيح أنهم قد لا يتعمدون تغيير نتائجهم حفاظاً على مصالح الشركات الراعية؛ لكنهم -بعد تلقي هذا الدعم- قد يتأثرون قليلاً عند اتخاذ القرار بشأن مدى قوة التعبير عن النتائج بالكلمات، أو بشأن درجة التأكيد على الإمكانيات، أو على آثاره السلبية، أو بشأن ذكر المخاطر الجديدة المحتملة التي لم يثبت وجودها بعد. وأخيراً، فقد يؤدي التمويل المقدم من قطاع الصناعة إلى تشجيع يتلقونه، على الاستمرار في أبحاثهم، ويمنحهم قوة أكبر عند بسط آرائهم.

ويمكن أن تُحدث هذه الإجراءات إرباكاً بين الناس، وتشويهاً للنقاش في الموضوعات ذات الأهمية. ومن أمثلة ذلك أن أحد الاستقصاءات التي درست الاختلاف الواسع بين الآراء بشأن الآثار الصحية للتدخين السلبي وجدت أن74% من الدراسات التي لم تجد آثاراً ضارة للتدخين السلبي قد كتبها أشخاص لهم صلات مع صناعة التبغ. وقد وجد 94% من الباحثين الذين لهم صلات مع صناعة التبغ أن التدخين السلبي ليس مؤذياً للصحة، وكانت نسبة الدراسات التي وصلت إلى النتيجة ذاتها بين الباحثين الذين ليست لهم هذه الصلات 13% فقط[38].

إن جهود الشركات للتأثير على النقاش العام تحدث أثراً أكبر مما يتركه تلويث الماء بالوحل. ولما أصبحت مصادر تمويل الأبحاث معروفة، وكذلك الصلات الأخرى بين الباحثين والشركات صاحبة المصلحة، صار الناس أكثر تشكيكاً بما يكتبه أكاديميون يفترض أنهم «حياديون». وفي نهاية المطاف، نعتقد أن الثقة في الأبحاث الأكاديمية جملةً هي التي ستتأثر سلباً، خاصة إذا ما كشف الدارسون الذين يشاركون في النقاش ويدلون بشهاداتهم أمام الكونغرس عن هوية الجهات التي ترعاهم.

دروس مستفادة، وأخرى لم يستفد منها بعد:

يتبين لنا بالنظر إلى ما سبق أن تاريخ إضفاء الصفة التجارية على الأبحاث الأكاديمية أثناء السنوات العشرين المنصرمة يعلمنا أموراً كثيرة. أما اليوم فقد أصبحت تلك الجهود التي تبذلها الجامعات من أجل إستصدار براءات اختراع للاكتشافات العلمية معروفة جداً، وأصبحت النتائج المالية تذكرنا بحال المنافسات الرياضية بين الكليات. لكن أكثر الجامعات لا يَكسب مبالغ كبيرة من حقوق الملكية؛ فثمة فارق دقيق بين جني مبالغ كبيرة، وبين استصدار براءة اختراع لاكتشاف جديد. لكن ثمة عنصر يكفي للحفاظ على نقاط المؤسسات التي حققت مختبراتها إنجازات وابتكارات ذات قيمة تجارية عالية، وهو النجاح منقطع النظير الذي تمثل في بضع براءات اختراع، وفي حصول أقلية صغيرة من المدارس والكليات على عدة ملايين من الدولارات سنوياً نتيجة حقوق الملكية. ونذكر في هذا الصدد أن الحوافز التجارية نجحت في تشجيع الجامعات على القيام بعمل أفضل بكثير في خدمة المصلحة العامة.

لكن الاتكال على الأمل في الكسب المالي من أجل تحقيق نتائج مفيدة على الصعيد الاجتماعي يبقى في الوقت نفسه مشروعاً مغامراً. لعل (لو كاريه) قد غاص في ضروب الخيال عندما قال إن شركات الأدوية تلجأ إلى القتل والضرب، إلا أننا نجد في الحياة العملية حالات مماثلة لمعظم الانتهاكات التي وصفها. لقد دفعت الجامعات ثمناً لقاء دعم الصناعة تمثل في السرية الزائدة، وفي الكشف الدوري عن حالات تضارب المصالح المالية، ناهيك عن سعي الشركات إلى التلاعب بنتائج الأبحاث أو إلى إخفائها. لكن الرأي لم يجتمع بعد على طريقة واحدة لاحتواء ما تواجهه العلوم الأكاديمية من هذه التهديدات. ويستمر اختلاف الآراء في أفضل طرق معالجة تضارب المصالح الناشئ عن الصلات المالية للباحثين أو للجامعات ذاتها. فغالباً ما تكون القواعد المتعلقة بالسرية غير صارمة وضعيفة الإنفاذ؛ وهي نادراً ما تطبق على القيود التي تضعها الشركات على الأبحاث المنفذة عن طريق العقود الاستشارية، أو الهبات التي تقدمها. ومما يدعو إلى القلق وجود عدد كبير من الحالات التي ثبت فيها

عدم كفاية الحماية المؤسساتية لمواجهة الضغط الناتج عن الشركات الراعية من أجل التأثير على نتائج الأبحاث السريرية عالية الأهمية بالنسبة إليها.

ولا تقوم أكثر الجامعات بكل ما يلزم لحماية سلامة الأبحاث. بل إن كثيراً منها لا يبدي ما يدل على أنها معنية بالأمر أصلاً. ويبدو أن المسؤولين مستعدون دائماً لاتباع أكثر الطرق سهولة وسرعة وأقلها كلفةً، والتغاضي عن المشكلات المحتملة من أجل كسب مزيد من الموارد، تماماً كما هي حالهم في المنافسات الرياضية. لكن إضفاء الصفة التجارية على الأبحاث ما يزال أمراً جديداً نوعاً ما، بخلاف المنافسات الرياضية؛ كما أن الجامعات لم تصبح بعد مقيدة تماماً بهذه السياسات غير المبررة. والزمن وحده هو من سينبئنا إن كانت الجامعات ماضيةً في الحفاظ على المعايير الملائمة للعلوم بأفضل مما فعلت للحفاظ على القيم الأكاديمية في الملاعب الرياضية.